جامعة صلاح الدين/ أربيل

كلية التربية/ شقلاوه

قسم/ اللغة العربية

محاضرات في النحو

(العمد في النحو)

للمرحلة الثانية

الكورس الأول

أعدها:

الدكتور: هبةالله ملا شفيع الديلزي

1446 -1445 2024 -2023

العمد في النحو

وتشمل:

1_المبتدأ والخبر

2_الفعل والفاعل

3_نائب الفاعل

قاعدة: "الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين، هما المسند، والمسند إليه. فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسماً، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلا أو اسماً، وهذان الركنان هما عمدة الكلام، وما عداهما فَضْلَةٌ أو قيد"(معاني النحو:1/ 14).

تعريف العمدة: العمدة: ما لا يستغنى عنه كالفاعل والمبتدأ.

وأما تعريف الفَضْلَة فهو: ما يمكن الاستغناء عنه[1] كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك: في (ضربت زيدا)، (ضربتُ) بحذف المفعول به، فإن ضرَّ حذفُ الفضلة لم يجز حذفها كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: (مَنْ ضربتَ؟) فتقول: (ضربتُ زيداً).

1 أو يقال: المقصود بـ {الفَضْلَة} أنه "يمكن أن يتألف كلام بدونها".

المبتدأ والخبر

تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ هو الذي يأتي ببداية الجملة، ولابد أن يكون له خبر ليخبر المبتدأ عنه، ولابد في جملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ، ويجوز تعدد المبتدأ والخبر.

تعريف المبتدأ:

المبتدأ: هو اسم مرفوع يقع أول الجملة غالبا.

أو هو: " الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرٍا عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغني به"، أي: عن الخبر. أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر مثل "سعيد قائم. ومبتدأ له مرفوع أغني عن الخبر مثل: مثل "أ قائمٌ الزيدان؟".

تعريف الخبر:

الخبر: هو الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ، ويتمم معناها، ويحصل به مع المبتدأ تمام الفائدة.

قاعدة: " الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، كما إن الأصل في الخبر النكرة"، إلا في حالات معلومة.

إعراب المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر حكمها الرفع، كالتالي:

1 – إذا كانا صحيحي الآخر، وكانا: مفردين، أو جمعَ تكسير، أو جمعَ مؤنثٍ سالم، فيرفعان بالضمة الظاهرة، نحو: (العلمُ نورٌ)، (الكتبُ مفيدةٌ)، (الطالباتُ متفوقاتٌ).

2 – إذا كانا معتلي الآخر، فيرفعان بالضمة المقدرة نحو: (المدعو المحامي موسى)

3 – إذا كانا مثنيين، فيرفعان بالألف، نحو: (التلميذان مجدّان).

4 – إذا كانا جمع مذكر سالم فيرفعان بالواو، نحو: (المدربون صارمو.)

5 – إذا كانا من الأسماء الخمسة، فيرفعان بالواو نحو: (أبوك ذو علم)

أحوال الاسم مع مرفوعه

إذا كان المبتدأ وصفاً [اسم فاعل، أو اسم مفعول] متقدماً فله مع مرفوعه ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يتطابقا في الإفراد، نحو: (أ نائمٌ زيد؟) و (ما مهزومٌ الحقُ)، ويجوز فيه وجهان:

الوجه الأول: أن يكون الوصف المتقدم مبتدأ، وما بعده فاعلاً إن كان اسم فاعل، أو نائب فاعل سد مسد الخبر. ان كان اسم مفعول.

الوجه الثاني: أن يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأً مؤخراً، فإن أريد الوجه الأول وجب عند الجمهور سبق الوصف بنفي، أو استفهام، وإن أريد الوجه الثاني لم يشترط ذلك، وإنما يصح أن تقول: (نائم زيد).

الحالة الثانية: أن يتطابقا في التثنية والجمع، نحو: (أ قائمان الزيدان – أ قائمون الزيدون)، ويتعين أن يكون الوصف فيهما خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأً مؤخراً.

ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، قال ابن مالك في الفيته:

وَالثَّانِ مُبْتَدأً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقَاً اسْتقَرّ

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفرداً ومرفوعه مثنى أو مجموعاً نحو: (أعالمٌ المحمدان؟) و (أ محبوبٌ الزيدون؟).

وحينئذٍ يتعينُ أن يكون الوصفُ مبتدأ وما بعده فاعلاً أو نائبَ فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولا يجوز أن يعرب الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً؛ لأنه لا يخبر عن المثنى أو الجمع بمفردٍ.

عامل الرفع في المبتدأ والخبر

-المبتدأ مرفوع بالابتداء.

-وأما الخبر فالعامل فيه لفظي وهو المبتدأ.

قال ابن مالك رحمه الله في الالفية:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالاِبْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

صور المبتدأ

للمبتدأ ثلاثُ صورٍ:

1- صريح نحو: (الكريمُ محبوبٌ)

2- ضمير منفصل نحو: (أنت مجتهدٌ).

3- مصدر مؤول نحو قوله تعالى: (وأن تصوموا خيرٌ لكم) [البقرة: 186]، والتأويل: وصيامكم خيرٌ لكم.

الخبر: هو اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ ويتمّم معنى الجملة الأساسي، نحو: (الحقُّ منتصرٌ)، قال ابن مالك:

والخبرُ الجزءُ المتمُ الفائده كـ (الله بَرٌ) و (الأيادي شاهده)

أنواع الخبر

ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وشبه جملة.

النوع الأول: الخبر المفرد.

وهو ما ليس جملة، ولا شبه جملة، وإن كان مثنى أو مجموعاً، نحو: (المجتهدُ محمودٌ) - (المجتهدانِ محمودان) - (المجتهدونَ محمودون).

وينقسم الخبر المفرد إلى: **جامد، ومشتق.**

وَالمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتكِنْ

والمراد بالجامد: ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: (هذا حجر)، وهو لا يتضمن ضميراً يعود إلى المبتدأ.

وقالوا: إذا كان متضمناً معنى المشتق تحمَّل الضميرَ، نحو: (عليٌ أسدٌ)، أي: شجاعٌ. و(قلبُهُ حجرٌ) أي قاسٍ، و (يده حديدٌ) أي: قويةٌ، و (هندٌ قمرٌ)، أي جميلةٌ.

فأسدٌ هنا بمعنى شجاع، فهو يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود إلى (علي)، وهو ضمير الفاعل.

وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير، نحو: (خالدٌ أخوك).

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحمل ضميراً يعود إلى المبتدأ وإن لم يكن في معنى المشتق، فإن قلت: (هذا حجرٌ) فحجرٌ يحمل ضميراً يعود إلى اسم الإشارة، تقديره (هو) أي: هذا حجر هو، وما قولهم ببعيد من الصواب؛ لأنه لابدّ من رابطٍ يربط المبتدأ بالخبر.

وإن كان مشتقاً – وهو ما كان وصفاً – فإنه يرفع ضميراً مستتراً يعود على المبتدأ نحو: (سعيد قائم) فـ(قائم) خبر مشتق؛ لأن التقدير: (قائم هو)، والضمير عائد على المبتدأ، أو يرفع اسماً ظاهراً بعده فلا يحمل ضميراً، نحو: (زيدٌ قائمٌ غلاماه) و (الوردُ فاتنٌ ألوانُهُ).

تلزم مطابقة الخبر المبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً إذا تحمل الخبر ضميره، نحو: (عليٌ مجتهد)، (فاطمة مجتهدة)، (التلميذان مجتهدان، (التلميذتان مجتهدتان)، (التلاميذ أو الطالبون مجتهدون)، (التلميذات مجتهدات).

النوع الثاني: الخبر الجملة.

يقع الخبر جملة فعلية، وجملة اسمية، فيكون في محل رفعٍ.

مثال الجملة الفعلية: (الصيفُ يشتد حرّه) و (الشتاءُ يقسو برده)، فجملة (يشتد حره) وجملة (يقسو برده) في محل رفعٍ خبرُ المبتدأ.

ومثال الجملة الإسمية: (الربيع جوُّه معتدل) و(الخريف جوه متقلب)، فجملة (جوه معتدل) و (جوه متقلب) في محل رفع خبر.

يشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ.

وأنواع الروابط هي:

1- الضمير الراجع إلى المبتدأ سواء أكان ظاهراً، أم مستتراً، أم مقدراً: فالظاهر نحو: (محمدٌ فضلُهُ كبيرٌ).

والمستتر نحو: (الحقُ يعلو).

والمقدر نحو: (التفاحُ كيلوان بألفين) أي منه.

2-الإشارة إلى المبتدأ، نحو: (التواضعُ ذلك الخلقُ العظيم).

3-تكرار المبتدأ بلفظه بقصد التفخيم والتهويل، نحو: قال تعالى (الحاقة ما الحاقة).

4-العموم في الخبر: ومعنى العموم أن يكون الخبر عاماً يدخل فيه المبتدأ نحو: (خالدٌ نعمَ الرجلُ)

ملحوظة:

وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفسَ المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط؛ لأنها ليست أجنبية عنه فتحتاج إلى ما يربطها به نحو قوله سبحانه: (قل هو الله أحد) ونحو: (نطقي الله حسبي).

النوع الثالث: الخبر شبه الجملة:

المقصود بشبه الجملة: **الجار والمجرور**، و**الظرف** بنوعيه الزماني والمكاني.

فمثال الجار والمجرور: (سالم في الدار) فالجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثال ظرف الزمان: (السفرُ يوم الخميس والرجوعُ ليلة السبت).

ومثال ظرف المكان: (الحديقة أمام البيت والنهر وراءه).

فالكلمتان (يوم) و(ليلة) وما يشبههما ظرف زمان منصوب في محل رفع خبر المبتدأ.

والكلمتان (أمام) و(وراء) وما يشبههما ظرف مكان منصوب في محل رفع خبر المبتدأ.

(التعليق)

يقدر النحويون للجار والجرور، والظرف، محذوفاً واجب الحذف يتعلقان به، وهو عند قسم من النحويين فعل تقديره (استقر) أو(كان)، وعند القسم الآخر اسم تقديره (كائن) أو (مستقر)، فإذا قلت: (سالم في الدار) قدروا له: استقر في الدار، أو: كائن في الدار.

والخبر في الحقيقة عندهم إنما هو متعلق الظرف وحرف الجر.

ويقول ابن مالك في هذا:

(وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جر ... ناوين معنى كائنٍ أو استقر)

(فائدتان)

الأولى: ذهب بعضهم إلى أن الراجح في التقدير أنه إذا أريد الحدوث قُدّرَ فعلٌ بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوتُ قُدّرَ اسمٌ.

فإذا قلت: (القطُ كالنمر؟) قدَّرتَ اسماً (كائن) ولا تقدر فعلاً.

وتقول: (الجنةُ تحتَ أقدام الأمَّهات) فذهبوا إلى أنه لا يصح تقدير "فعل" هنا. فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذاك فاستقرت الآن على هذا.

ولا يحسن تقدير (تكون أو تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هو أمر ثابت، فتقدر كائنة.

ومثله (الحمد لله) فإنه لا يحسن تقدير (استقر) بل الأولى أن يقدر (كائن).

وإذا قلنا: (السفر غداً) صح فيه تقدير (يكون) وهو الأولى، أو (كائن) إذا نويت ثبوته، أي كأن هذا أمر منته ومفروغ منه.

والثانية: إنما قدروا هذا التعليق؛ لأن المعنى لا يتضح إلا بهذا التعليق.

إذا قلت: (زيد في الدار) فماذا يفهم من هذا الكلام؟

أيفهم أنه قائم في الدار أو جالس أو نائم، أم يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص لحالة؟

لا شك أن السامع يفهم مجرد الوجود، فإذا أردت أمراً بعينه فلا بد أن تذكر المتعلق ولا يجوز أن تحذفه إلا لقرينة فتقول: (زيد جالس في الدار) أو عامل في الدار أو نحو ذلك.

فإذا قلت: (زيد في الدار) قصدت الوجود المطلق فيه، ولولا هذا التقدير لم يصح الكلام، وإلا فما معنى (زيد في الدار)؟

معنى (في الدار) داخل الدار أو باطنه، فهل زيد هو باطن الدار، أي فناؤه ورحبته؟

وتقول: (زيد على السطح) فما معنى هذا الكلام؟ معناه أنه موجود على السطح ولا بد من هذا القصد، ولولا هذا القصد لكان المعنى أن زيداً هو (على السطح) أي هو الفوق والعلو، وهذا القصد لا يمكن أن يكون. وكذلك الظرف، تقول: (أسفلَ الجبل محمد) وتقول: (أسفلُ الجبل وعر) فالجملة الأولى على نية الوجود، وليست الثانية كذلك.

الإخبار بظرف الزمان عن الجثة (اسم الذات)

يقع ظرف المكان خبراً عن المبتدأ الجثة، أي الذات، نحو: (خالد عندك)، وعن المبتدأ المعنى نحو: (العلم عندك) و (الخير أمامك).

-أما ظرف الزمان فلا يقع إلا خبراً عن المبتدأ المعنى نحو: (السفر يومَ الجمعة).

-ولا يقع خبراً عن الجثة، فلا يقال: (زيد اليوم)؛ لعدم الفائدة.

-ولكن إذا أفاد جاز الإخبار به نحو: (القطن صيفاً)، إذ المراد: (ظهور القطن صيفاً)، يقول ابن مالك:

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

الابتداء بالنكرة

الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً؛ لأن المحكومَ عليه لا بدّ أن يكون معلوماً ولو إلى حدٍّ ما، نحو: (الزارع في القرية)، وإلا صارت الجملة غير مفيدة مثل: (زارع في القرية)؛ لصدور الحكم على مجهول.

وإذا أفادت النكرةُ الفائدةَ المطلوبةَ صحَّ وقوعُها مبتدأ، وتحصل الإفادة بأمور، منها:

1-أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو قوله سبحانه: (وعلى أبصارهم غشاوة) [البقرة:7].

2-أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: (هل طالب فيكم؟)؛ لأن النكرة في حيّز الاستفهام تفيدُ العمومَ.

3-أن يتقدم عليها نفيٌ نحو: (ما طالبٌ في القاعة)؛ لأن النكرةَ في حيّز النفي تفيدُ العمومَ.

4- أن تكون مضافة نحو: (إنفاقُ درهمٍ في سبيل الله خيرٌ لك).

5-أن تكون عاملة نحو الحديث النبوي الشريف: (...أمرٌ بالمعروف صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ) رواه مسلم في صحيحه برقم (1006).

6-أن تكون النكرةُ موصوفةً نحو: (رجلٌ كريمٌ عندنا)؛ لأن النكرةَ إذا وُصِفَتْ قَرُبَتْ من المعرفة.

7-أن تكونَ جواباً، نحو: أن يقال: (مَنْ عندك؟) فتجيب: (رجلٌ). والتقدير: (عندي رجلٌ).

8-أن تكون مفيدة للدعاء بخير أو شر، فالأول نحو قوله تعالى: (سلامٌ عليكم)، والثاني نحو قوله تعالى: (ويلٌ للمطففين).

ويقول ابن مالك:

وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِـــــرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيرِ خَيرٌ وَعَمَل ... بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

التقديم والتأخير

تقديم الخبر جوازاً:

أ: تقديم الخبر المفرد على المبتدأ:

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، لأن الخبر وصفٌ له في المعنى، فاستحق التأخير، ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيره أو تقديمه، فتقول: (نائم محمد). (**والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا**)

أغراض تقديم الخبر على المبتدأ:

1-**التخصيص**: إذا كان المخاطب خاليَ الذهن مما ستخبره، قدمت له المبتدأ، فتقول: (زيد قائم) فهذا إخبارٌ أوليٌ لا يعلمه السامعُ.

ولكن إذا كان السامع يظن أن زيداً قاعد لا قائم ينبغي أن تقدم له الخبر؛ لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: (قائم زيد)، فجملة (زيد قائم) إخبار أولي، ولكن جملة (قائم زيد) تصحيح للوهم الذي في ذهن المخاطب، إذ كان يظن أن زيداً قاعد فتقول له: (قائم زيد) أي لا قاعد.

ومن هذا الباب أيضاً قوله تعالى: (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء: 97]، فقدم الخبر (شاخصةٌ) على المبتدأ (أبصارُ)؛ لقصد التخصيص، بمعنى أن الأبصار مختصةٌ بالشخوص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة، أو مطموسة، أو مزورة إلى غير ذلك من صفات العذاب.

2-**الافتخار**: كقولهم: (تميمي أنا) فثمة فرق بين قولهم: (أنا تميمي) و(تميمي أنا) فالأولى إخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه وبقبيلته.

3-**التفاؤل أو التشاؤم**: كقولك: (ناجح محمد) و(مقتول إبراهيم).

ب: تقديم الخبر (شبه الجملة) على المبتدأ:

قد يتقدم الخبر الظرف، والجار والمجرور، نحو: (في المزرعة محمد)، و (عندك حسين) و (يوم الجمعة السفر).

والمبتدأ إذا كان نكرة ليس لها مسوغ في الابتداء وجب تقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور، فتقول: (في الدار رجل) فتقديم الخبر هنا واجب وليس لأمر بلاغي، ولا يسأل عن الغرض من هذا التقديم.

(إن رجل) في: (في الدار رجل) تخصص بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل: في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة، وإنما يسأل عن سبب تقديمه إذا كان المبتدأ صالحاً لأن يبتدأ به نحو: (في الدار أخوك).

إن التعبير الطبيعي أن تقدم المبتدأ على الخبر فتقول: (زيد في الدار) فهذا إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن. فإذا قلت: (في الدار زيد) كان المعنى أن المخاطب ينكر أن يكون في زيد في الدار، أو يظن أنه في المكتب مثلاً فتقول له: (في الدار زيد) أي لا في المكتب. لإزالة هذا الوهم.

-إن أهم غرض من أغراض تقديم الظرف هو الاختصاص والحصر نحو قوله تعالى: (لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ) [التغابن:1]، قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره. ولو قال: (الملك له) لكان إخباراً بأن الملك له دون نفيه عن غيره، فتقديم الظرف أفاد حصره عليه واختصاصه به دون غيره.

-وقد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام كقولك: (زيد في الدار) جواباً عن سؤال (أين زيد)؟ و (في الدار زيد) جواباً عن سؤال: (من في الدار؟) ,فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره، وإنما قدمت الذي يعلمه المخاطب وأخرت الذي يجهله.

ففي الجملة الأولى يجهل مكان زيد فأخبرت به، وفي الثانية يعلم أن في الدار أحداً ولكنه يجهل من فيها فأخبرت بالذي يجهله وابتدأت بما يعلم.

-فإن كان الكلام منفياً نحو: (لا ريب فيه) و (لا فيه ريب) كان تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور من دون إثبات النفي لغير القرآن كالإنجيل. فقوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ) [البقرة: 2]، يفيد نفي الريب عن القرآن، وأما تقديم الظرف فهو يفيد النفي عن المذكور وإثباته لغيره. فلو قال: (لَا فِيهِ رَيْبَ) لنفى الريب عن القرآن، وأثبته في غيره فيكون تعريضاً بالكتب الأخرى.

تقديم المبتدأ وجوباً:

الأصل في المبتدأ أن يتقدم، والأصل في الخبر أن يتأخر، وقد يتقدم أحدهما وجوباً فيتأخر الآخر وجوباً.

يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في ستة مواضع:

1-**أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ**، وليس هناك قرينة تعين أحدهما، فيتقدم المبتدأ خشية التباس المسند بالمسند إليه، نحو: (عادلٌ صديقك).

فتقول: (عادل صديقك) إن أردت الإخبار عن (عادل) بأنه صديقك؛ لأن السامع يعرف عادلاً ويجهل أنه صديقك، وإذا كان كذلك لم يجز تقديم الخبر عليه.

وتقول: (صديقك عادل) إن أردت الإخبار عن صديقك بأن اسمه عادل، إذ إن السامع يعرف أن لك صديقاً ولكن لا يعرف من هو؟ أو يظن أنه خالد مثلاً فتقول له: (صديقك عادل)، وعلى هذا الاعتبار لا يجوز تقديم عادل.

-فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر جاز التقديم والتأخير، ومن ذلك قولك: (أبي أخي في الشفقة والحنان) فهذه الجملة أصلها (أخي أبي في الشفقة والحنان) أي: أنه كأبيه في شفقته وحنانه، فالمشبه (أخ)مبتدأ، والمشبه به (أب)خبر، سواء تقدم أم تأخر.

الفرق بين
(زيد منطلق) و(زيد المنطلق)

(دلالة التعريف)

القصر، فالتعبير الأول يفيد ثبوت الانطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره، وأما التعبير الثاني فإنه يفيد قصر الانطلاق على زيد دون غيره.

وقد يفيد القصر مبالغة وذلك كأن تقول: (محمد الأديب) فكأنك قصرت الأدب على محمد.

الكمال، ويدل تعريفهما على الكمال وذلك كقوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ) [البقرة:2] أي: الكتاب الكامل.

2-أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: (الكواكب تتحرك)، فـ(تتحرك) وفاعله المقدر خبر عن (الكواكب).

ولا يجوز التقديم، فلا يقال: (تتحرك الكواكب) على أن الكواكب مبتدأ، والفعل خبر مقدم، بل يكون (الكواكب) فاعلاً لـ(تتحرك) فتكون الجملة فعلية،

بخلاف ما لو كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً فإنه يجوز التقديم، فمثال كونه اسماً ظاهراً قولك: (السماء تتحرك كواكبها) فإنه يجوز تقديم الجملة الفعلية (تتحرك كواكبها) خبراً مقدماً، و (السماء) مبتدأ مؤخراً.

3-**أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ**، وذلك بأن يقترن الخبر بـ(إلا) أو (إنما) كقوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران: 14].

ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد) منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: (ما رسول إلا محمد) بتقديم الخبر، لفسد المعنى لأن المعنى يكون حينئذ: إن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه بل هي شاملة له ولغيره من الرسل [صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين].

4-**أن يكون المبتدأ مقترناً بلام التأكيد (لام الابتداء) نحو (لزيد قائم)**، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: (قائم لزيد)؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة في الكلام.

5-**أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام**، نحو: (من القادم؟) ,وأسماء الشرط نحو: (من تصاحبه أصاحبه) و (ما) التعجبية نحو: (ما أحسن الفضيلة)، و (كم) الخبرية نحو (كم طفل مهمل في الطرقات)

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً نحو قولك: (أكلا الولدان) فتعرب الجملة الفعلية خبراً مقدماً، و (الولدان) مبتدأ مؤخراً، وأصل الجملة: (الولدان أكلا).

يذكر البلاغيون أغراضاً

لتقديم المسند إليه على الفعل أهمها:

1-**التخصيص أو الحصر**: إذا قلت: (أعانني سعيد) كان إخباراً ابتدائياً والمخاطب خالي الذهن، فإذا قلت: (سعيد أعانني) فقد خصصت سعيداً بالإعانة وقصرتها عليه، وذلك بأن كان المخاطب يظن أن الذي أعانك خالد مثلاً فترد عليه بهذا القول.

2-**تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع**، كقولك: (هو يغيث الملهوف) لمن يظن أنه لا يفعل ذاك، فأنت لا تريد أن تقصر إغاثة الملهوف عليه وتحصرها فيه، ولكنك أردت أن تزيل الشك من ذهن السامع.

3-لتعجيل المسرة أو المساءة نحو: (أبوك عاد) لمن كان أبوه غائباً، وقولك: (السفاح حضر).

4-**لإظهار تعظيمه أو تحقيره**، نحو: (السلطان حضر) و (الغبي جاء).

5-**لغرابته**، نحو: (المقعد مشى)، و(الأخرس نطق).

فإن كان المسند إليه نكرة وتقدم على الفعل كان الغرض تخصيص الجنس أو الواحد، تقول: (حضر رجل) إذا كان المخاطب خالي الذهن، فإن قلت: (رجل حضر) كان السامع يعلم أن حضوراً حصل ولكنه يجهل جنس الحاضر، أو كان يظن أنه امرأة فيقال له: (رجل حضر) أي لا امرأة، أو كان يظن أنه رجلان فيقال له: (رجل حضر) أي لا رجلان.

ما الفرق بين
(ما تكلمت) و(ما أنا تكلمت)؟

– في مثال (ما أنا تكلمت) سبق المسند إليه حرف نفي فكان المراد نفي الحدث عن المسند إليه وإثباته لغيره، أي: نفيت التكلم عن نفسك وأثبته لغيرك، فإن المخاطب يعلم أن شخصاً ما قد تكلم فكان يظنك أنت فقلت له: (ما أنا تكلمت) أي: أن المتكلم غيري.

– وفي مثال (ما تكلمت) فأنت نفيت التكلم عن نفسك ولم تثبته لغيرك، أي أنت لم تتعرض لغيرك بسلب أو إيجاب.

تقديم الخبر وجوباً:

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

1-أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: (في الدار رجل) و (عندك ضيف).

فلا يجوز تقديم المبتدأ على الخبر، فلا تقول: (رجل في الدار) ولا (ضيف عندك)؛ لأن تقديمه يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر، فإن كان للنكرة مسوغ جاز تقديم الخبر وتأخيره نحو: (عندي رجل ظريف-رجل ظريف عندي).

2-أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على جزء من الخبر، نحو: (في الحديقة صاحبها) ففي المبتدأ (صاحبها) ضمير يعود إلى الحديقة التي هي جزء من الخبر، ولهذا وجب تقديم الخبر فلا يصح (صاحبها في الحديقة) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

3-أن يكون الخبر له الصدارة في الجملة، كأن يكون اسم استفهام نحو: (أين محمد؟)، أو مضافاً إلى استفهام، نحو: (ابن من أنت؟).

4-أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ (مقصوراً على المبتدأ)، وذلك بأن يقترن المبتدأ بـ(إلا) أو (إنما) نحو: (ما خالق إلا الله).

ومعنى الحصر هنا أن الخبر وهو (خالق) في المثال الأول منحصر في الله، فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: (ما الله إلا خالقٌ) بتقديم المبتدأ لفسد المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد.

حذف المبتدأ والخبر:

أولاً: الحذف جوازاً:

1- **حذف المبتدأ جوازاً**: يحذف المبتدأ جوازاً إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: (كيف زيد)؟ فتقول: (مريض) أي: زيد مريض.

وقد اجتمع حذفُ كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى: (سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) [الذاريات: 25]، فسلام مبتدأ حذف خبره، أي سلام عليكم، و(قوم): خبر حذف مبتدؤه، أي: أنتم قوم.

2-**حذف الخبر جوازاً**: يحذف الخبر جوازاً إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال: (من مجتهدٌ؟)، فيجاب: (عليٌ) فكلمة (عليٌ) مبتدأ خبره محذوف تقديره: (مجتهد)، وأصل الكلام: (علي مجتهد).

3-**حذف المبتدأ والخبر جوازاً**: وقد يحذف الجزءان-أعني المبتدأ والخبر- للدلالة عليهما، نحو: (نعم) في جواب (أزيد مسافر؟).

ثانياً: الحذف وجوباً:

أولاً: حذف المبتدأ وجوباً، يحذف المبتدأ وجوباً في أربعة مواضع وهي:

1- : إذا كان الخبر في الأصل نعتاً قطع عن النعتية إلى الرفع، وهذا في معرض المدح أو الذم أو الترحم، فالمدح نحو: (خذ بيد زهيرٍ الكريمُ)، والذم نحو: (دع مجالسة زيدٍ اللئيمُ)، والترحم نحو: (أحسن إلى فلانٍ المسكينُ). فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة ونحوها وجوباً، والتقدير: (هو الكريم) إلخ.

2- أن يكون الخبر مخصوصاً بالمدح أو الذم بعد (نعم) أو (بئس) مؤخراً عنهما نحو: (نعم المزارع ماهر) و(بئس الصانع سليم)

فالممدوح هو (ماهر) ويسمى (المخصوص بالمدح)، والمذموم هو (سليم)ويسمى (المخصوص بالذم).

وهنا يجوز إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: (هو)، فيكون تقدير الكلام: (نعم المزارع هو ماهر).

لكن الأولى إعراب الجملة الفعلية خبرا مقدماً والآخر مبتدأ مؤخراً.

3- أن يكون الخبر صريحاً في القسم، وصراحته تتحقق بأن يكون معلوماً في عرف المتكلم والسامع أنه يمين، نحو: بحياتي لأخدمنَّ الوطن) فشبه الجملة في هذا المثال خبر لمبتدأ واجب الحذف تقديره: (بحياتي قسم).

4- أن يكون الخبر مصدراً نائباً عن فعله، بمعنى أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به نحو قوله تعالى: (فصبر جميل) التقدير: صبري صبر جميل، (فصبري) مبتدأ، و(صبر) خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو (صبري) وجوباً.

ثانياً: حذف الخبر وجوباً:

تحذف الكلمة إذا كان ذكرها يؤدي إلى العبث لوضوحها وظهورها ولا يزيد المخاطب شيئاً كالخبر بعد (لولا) إذا كان كوناً عاماً.

ويحذف الخبر وجوباً في أربعة مواضع:

1-أن يكون المبتدأ مسبوقاً بـ(لولا)الامتناعية، والخبر دالاً على كون مطلق أو كون عام (وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة). نحو: (لولا العلم لشقي العالم). فالخبر محذوف وجوباً تقديره: موجود.

فإن كان الخبر دالاً على وجود مقيّدٌ لا يدرك معناه عند حذفه وجب ذكره، نحو: (لولا الطيارُ بارع ما نجا من العاصفة)، فلا يجوز حذف الخبر من هذا المثال وغيره إذ لا دليل عليه، فلو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام.

2-أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم نحو: (لعمر الله لأجيدنَّ عملي) فالخبر محذوف وجوباً في هذا المثال، وتقدير الكلام: (لعمر الله قسمي).

فالمبتدأ في هذا المثال كلمة صريحة الدلالة على القسم غلب استعماله فيه في عرف السامع له، ولذلك حذف خبرها وهو: (قسمي)؛ لأنها تدل عليه وتغني عنه.

3-أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، وهي التي يصح حذفها ووضع كلمة(مع) موضعها فلا يتغير المعنى بل يتضح، نحو: (كل إنسان وعملُه)، ففي هذا المثال: (عمله) معطوف على (كل)، والخبر محذوف وجوباً للعلم به، تقديره: (مقترنان).

4-أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده.

مثال الأول: (تأديبي الغلام مسيئاً)

ومثال الثاني: (أكثر شربي السويق ملتوتاً).

تعدد الأخبار

قد تتعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد، فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولك: (المتنبي شاعر حكيم) فالمتنبي: مبتدأ، و (شاعر): خبر، و (حكيم) خبر ثان.

الفاعل

تعريفه:

لغة: هو من أوْجدَ الفعلَ.

واصطلاحاً: هو ما أسند إليه عاملٌ مقدَّمٌ عليه على جهة وقوعه منه، أو قيامه به. والمثال على "جهة وقوعه منه": (كتب سعيدٌ الدرسَ)، وعلى: "قيامه به": (مات زيدٌ).

فالعامل يشبه الفعلَ، وشبَه الفعل:

أما الفعل، فقد يكون "متصرفاً "كقوله تعالى: (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ) [الإسراء: 81].

أو "جامداً "كقوله جل وعلا: (نِعْمَ الْعَبْدُ) [سورة ص: 30].

وأما شبه الفعل، فيشمل:

المصدرَ كقولك: (عجبت من إتلاف المال محمدٌ)، وقد يضاف المصدر إلى فاعله كقولك: (سررت من إكرام سعيدِ خالداً).

و**اسمَ الفاعل** كقوله تعالى: (يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) [النحل: 69].

وصيغةَ المبالغة: نحو: (الطالب قويم خلقه).

والصفةَ المشبهة نحو: (محمد حسن خلقه).

واسمَ التفضيل نحو: (جاء الأكرم أخوه).

واسمَ الفعل: نحو: (هيهات العقيق).

ملحوظة مهمة:

الفاعل في عرف النحاة ليس مختصاً بمن أوجد الفعلَ، بل قد يكون ذلك، وقد يكون من كان الفعل حديثاً عنه سواء قام بالفعل، أم لم يقم به، نحو: (مات زيد) و(انكسر القلم) و(وعر الطريق).

والفاعل يشمل ما يأتي:

1-**الاسمَ الصريح** نحو: (حضر زيدٌ).

2- **والضميرَ**: وهو إما:

متصلٌ: كالتاء المتحركة من: (قمتُ)، والواو من (قاموا)، والألف من (قاما)، والياء من (تقومين)، وإما منفصل: كـ(أنا) و (نحن) من قولك: (ما قام إلا أنا) و (إنما قام نحن).

وإما **مستترٌ** نحو: (أقوم، وأنت تقوم، ونقوم، وسعيد يقوم، وسعاد تقوم).

3-و**المصدرَ المؤول**: وهو أن يأتي الفعل ويكون فاعله المصدر المؤول من الحرف المصدري والفعل الذي يأتي بعده، مثل (أن) في قولك: (يسعدني أن تجتهد في دروسك) فالفاعل هنا المصدر المؤول (أن تجتهد) والتقدير: (يسعدني اجتهادك).

حكمه: حكم الفاعل الرفع، وقد يجر لفظاً بإضافة المصدر إليه، نحو: (سرني احترام خالد أباه)،

وقد يجر بحرف الجر الزائد، نحو قوله تعالى: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) [النساء: 79]، ونحو:(كفى بالموت واعظاً)

تأخير الفاعل عن عامله

– لا بد للفعل من فاعل؛ لأنهما جزءان أساسيان في الجملة الفعلية، فإن ظهر الفاعل فلا إضمار نحو قوله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون: 1].

– وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر راجع إلى المذكور كقوله تعالى: (اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ) [الرعد: 26].

– ويشترط جمهور النحاة أن يكون الفاعل متأخراً عن عامله نحو: (نام الطفل).

–ولا يصح تقديمه عليه، فإن قدم صار مبتدأ، فقولنا: (سعد حضر) ليس (سعد) فيه فاعلاً في اصطلاح النحاة بل هو مبتدأ.

أغراض تقديم الفاعل على الفعل

1- إزالة الوهم من ذهن المخاطب: فالفرق بين قولك: (حضر سعد) و(سعد حضر) أنك إذا قلت: (حضر سعد) قلت ذلك والمخاطب خالي الذهن، ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة فأخبرته إخباراً ابتدائياً.

وأما إذا قلت: (سعد حضر) فقدمت الفاعل فلغرض إزالة الوهم من ذهن المخاطب، وذاك أنه قد يكون المخاطب يظن أن الذي حضر هو (خالد) لا (سعد).

فتقدم له الفاعل لإزالة هذا الوهم من ذهنه.

2-القصر والتخصيص: أي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي.

تقول مثلاً: (محمد سعى في حاجتك) أي ليس غيره.

فإن قولك: (سعى محمد في حاجتك) يفيد أن محمداً كان من الساعين فيها، ولا يمنع أن يكون سعى فيها غيره.

ولكن قولك: (محمد سعى في حاجتك) قصرت فيه السعي على محمد دون غيره.

3-لتعجيل المسرة، نحو: (الحبيب حضر)

أو لتعجيل المساءة نحو: (السفاك حضر).

4-للتعظيم نحو: (الملك أعطاني الجائزة).

أو للتحقير: (الكناس أهان سعيداً).

5- للتعجب والغرابة: نحو: (الأخرس نطق).

6-يتضح الفرق بين التقديم والتأخير في النفي والاستفهام، مثل (ما سعى محمد في حاجتك) لكنت نفيت السعي عن محمد ولم تثبته لغيره،

ولو قلت: (ما محمد سعى في حاجتك) لكان المعنى أنك نفيت السعي عن محمد وأثبته لغيره، أي ليس محمد هو الساعي في حاجتك ولكن الذي سعى غيره.

إفراد الفعل في حالة تثنية الفاعل أو جمعه:

من أحكام الفاعل أن الفعل يجب أن يبقى معه بصيغة واحدة، أي مجرداً من علامة تدل على التثنية والجمع، وإن كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، فيكون كحاله إذا أسند إلى اسم مفرد، تقول: (اجتهد التلميذ) و (اجتهد التلميذان) و (اجتهد التلاميذ).

وتقول: (تفوقت الطالبة المجتهدة) و (تفوقت الطالبتان المجتهدتان) و (تفوقت الطالبات المجتهدات).

وهذا مذهب جمهور العرب.

مذهب بني الحارث بن كعب لغة (أكلوني البراغيث):

وهو أن الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: (اجتهد التلميذ) و (اجتهدا التلميذان) و (اجتهدوا التلاميذ) و(اجتهدنَ التلميذات).

وقد ورد هذا في القرآن الكريم والحديث النبوي أيضاً، قال تعالى: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [الأنبياء:3].

وفي الحديث: (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ) رواه الإمام البخاري (555).

إضمار الفعل

الأصل في الفعل أن يكون مذكوراً، وقد يكون محذوفاً إما جوازاً، أو وجوباً.

أولاً: حذف الفعل جوازاً، وذلك إذا دلَّ عليه دليلٌ، كأن:

يجاب به نفي مثل أن يقال: (ما جاءَ أحدٌ) فيجاب: (بلى سعيدٌ) أي: (بلى جاء سعيد).

أو يجاب به استفهام، مثل أن يسأل: (من سافر؟) فيجاب (بكرٌ) أي: (سافر بكر).

ثانياً: حذفه وجوباً، قد يحذف الفعل وجوباً إذا وقع الاسم المرفوع به بعد (إنْ)و (إذا) و(لو) الشرطية.

فمثال (إن) قولك: (إن خالد نجح فأكرمه)، وقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) [التوبة: 6].

ومثال (إذا) قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق: 1].

ومثال (لو) قولهم: (لو ذات سوار لطمتني).

فالأسماء المرفوعة بعد (إنْ) و (إذا) و (لو) الشرطية: فاعلٌ لفعل محذوف يفسره الفعلُ المذكور بعده.

وأصل الكلام: (إن نجح خالدٌ نجح) و (إن استجارك أحد من المشركين استجارك) و (إذا انشقت السماء انشقت) و (لو لطمتني ذات سوار لطمتني).

وإنما وجب الحذفُ؛ لأن الفعل المذكور يفسر الفعلَ المحذوف، ويغني عنه، فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

قاله [ي: لو ذات سوار لطمتني] حين لطمته جارية، وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها، فقيل له في ذلك فقال: هذا فصدي، فلطمته الجارية فقال: لو ذات سوار لطمتني، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار، وجواب لو محذوف: لهان علي ذلك.

تأنيث الفعل وتذكيره

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنثٍ لحقته تاءُ التأنيث الساكنة، مثل: (قامت فاطمةُ) و (طلعت الشمسُ).

وإذا أسند الفعل المضارع إلى مؤنثٍ لحقته تاء المضارعة في أوله، مثل: (تأكل زينبُ الزبيبَ) و(تطلع الشمسُ).

حالات تأنيث

وتاء التأنيث لها حالتان: حالة وجوب، وحالة جواز.

أما حالة وجوب اتصال التاء بالفعل فتكون في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعلُ اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقي التأنيث متصلاً بفعله نحو قولك: (سافرت مريم).

ملحوظة:

المؤنث الحقيقي: هو ما كان له مذكر من جنسه، أو ما يلد ويتناسل كالإنسان والحيوان.

والمؤنث المجازي: ما لا يلد ولا يتناسل كالشمس والأرض والثمرة والمدرسة.

الثاني: أن يكون الفاعلُ ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي، أو مجازي نحو: (خديجة ذهبت) ففاعل (ذهبت) ضمير مستتر يعود على مؤنث حقيقي.

ونحو: (الشمس أشرقت) والفاعل هنا ضمير مستتر يعود على مؤنث مجازي. ومثله الفعل المضارع في نحو: قولنا: (خديجة تذهب، والشمس تشرق).

وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثَّم فاعلاً مذكراً منتظراً، إذ يجوز أن يقال: (هند قام أبوها) و (الشمس يشرق ضوؤها).

وأما حالة جواز حذف التاء فتكون في المواضع الآتية:

1- أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصولاً بينه وبين فعله بفاصل غير (إلا) نحو: (حضر المجلسَ امرأةٌ) و(أتى خالداً فاطمة) و (نسَّق الزهرَ مهندسة بارعة)،

ويجوز أن نقول: (حضرتْ) و(أتت) و(نسقت)، والأجود الإثبات.

أما إذا فصل بين الفعل والفاعل بـ(إلا) وجب حذف التاء عند الجمهور، فنقول: (ما حضر إلا فاطمة) ولا يجوز (ما حضرت)؛ لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المذكر المحذوف، إذ التقدير: (ما حضر أحد إلا فاطمة).

2- أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً متصلاً نحو: (طلعت الشمس، وتطلع الشمس)، ويقال أيضاً: (طلع الشمس، ويطلع الشمس).

وقوله تعالى: (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [البقرة:16]، وقوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ) الأنفال: 35.

3-أن يكون الفعل من أفعال المدح والذم، والفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث نحو: (نعم، وبئس) نحو: (نعمت المرأة هند) (نعم المرأة هند) والتأنيث أجود؛ لأن(المرأة) يراد بها الجنس كله ولا يراد بها واحدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها، لشبهه به في أن المقصود به متعدد.

4-أن يكون الفاعل جمع تكسير مؤنث أو مذكر نحو (قام الرجال) و (قامت الرجال) و (ذهب الهنود) و (ذهبت الهنود).

فالتأنيث ملاحظ فيه معنى الجماعة، والتذكير ملاحظ فيه معنى الجمع.

فكأنك في الحالة الأولى تقول: (قام جمع الرجال) وكأنك في الحالة الثانية تقول: (قامت جماعة الرجال).

فائدة:

ذكر الفرَّاءُ أن تذكير الفعل في قوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ) [يوسف: 30] يدل القلة، بخلاف التأنيث، الذي يدل على التكثير، لذا أنث الفعل مع قوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا) [الحجرات: 14]؛ لأن الأعراب كثيرون.

تقديم المفعول به على الفاعل والفعل وتأخيره

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بأن يأتي بعد الفاعل نحو: (أكرم خالد سعيداً).

وقد يعكس الأمر فيتقدم المفعول على الفاعل نحو: (أكرم سعيداً خالدٌ).

وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً نحو: (سعيداً أكرم خالدٌ).

فائدة: إن مدار تقديم المفعول على الفاعل في اللغة إنما يدور على الاهتمام والعناية.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ) [آل عمران: 140].

فأنت ترى ههنا أنه قدم المفعول (القوم) على الفاعل (القرح) وذلك هو الوجه هنا، إذ إن هذه الآية نزلت في معركة أحدٍ التي أصابَ المسلمين فيها أذى شديدٌ، وقتل فيها من المسلمين، وشُجَّ وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فأنزل الله هذه الآيات يواسيهم، ويمسح عنهم الحزن الذي أصابهم، قال سبحانه: (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (139) إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ))آل عمران، فأخبرهم أن القرح والأذى لم يصبهم وحدهم، وإنما أصاب أعدائهم أيضاً.

وقدم العدو لأنه هو الذي يعني المسلمين ههنا، إذ ليس المهم القرح، وإنما المهم من أصاب، فقدم القوم لأن إصابة هؤلاء بأعيانهم هو الذي يواسي المسلمين ويخفف عنهم الحزن.

وإليك مثالاً آخر يوضح الفرق بين هذه التعبيرات، تقول:

(أعان محمدٌ خالداً).

(محمد أعان خالداً).

(أعان خالداً محمد).

(خالداً أعان محمد).

فالتعبير الأول: (أعان محمد خالداً) تقوله والمخاطب خالي الذهن، فأخبرته إخباراً ابتدائياً.

والتعبير الثاني: (محمد أعان خالداً) يقال إذا كان المخاطب يعلم أن شخصاً ما أعان خالداً، ولكنه يظن أنه سعيد مثلاً لا محمد فتقدم المسند إليه لتزيل هذا الوهم، أو تقوله بقصد الحصر، أو لغير ذلك من الأغراض.

والتعبير الآخر: (أعان خالداً محمد) يقال إذا كان المخاطب يعنيه أمر خالد، كأن يكون أخاه أو صديقه فيهمه أمر المعان لا المعين، إذ المهم أن يكون خالد هو المعان لا من أعانه فأخر الفاعل وقدم المفعول لذلك.

وقولنا: (خالداً أعان محمد). يقال بقصد الحصر، أي أن محمداً لم يعن غير خالد، أو يقال بقصد إزالة الوهم من ذهن المخاطب إذا كان السامع يعلم أن محمداً أعان شخصاً ولكنه يظنه أنه سعيد لا خالد، فقدم المفعول لإزالة هذا الوهم، أو لغير ذلك من الأغراض.

وجوب تقديم المفعول به على الفعل

يتقدم المفعول به على الفعل وجوباً في المواضع الآتية:

1-إذا كان من الأسماء التي لها الصدارة في الجملة كاسم الاستفهام نحو: (من قابلت؟) فـ(من) مفعول به مقدم للفعل (قابلت) وتقديمه واجب لأن اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام، واسم الشرط نحو: (أي كتاب تقرأ أقرأ) فـ(أي) مفعول به مقدم للفعل (تقرأ) وتقديمه واجب لأن له الصدارة، وكذلك (كم) الخبرية في نحو قولك: (كم كتاب قرأت).

2-إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً نحو قولك: (إياكم أخاطب)، وقوله تعالى: ((إياك نعبد وإياك نستعين).

وجوب تقديم الفاعل على المفعول به

يجب تقديم ما سبق في المواضع الآتية:

1-خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به لخفاء الإعراب فيهما وعدم قرينة تبين الفاعل من المفعول، نحو: (علم موسى عيسى)، و (أكرم ابني أخي).

-فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر جاز تقديم المفعول وتأخيره، نحو: (أكرمت موسى سلمى)، (وعظت عيسى ليلى).

-وأما نحو: (كسر العصا عيسى) و (أكل الكمثرى موسى) فإن القرينة هنا معنوية تدل على أن (عيسى)فاعل في الجملة الأولى و (موسى) فاعل في الجملة الثانية.

2-أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً نحو: (أتقنت العمل).

3-أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضميرا متصلاً ولا حصر في أحدهما نحو: (عاونتك كما عاونتني).

4-أن يكون المفعول محصوراً بـ(إلا) أو (إنما) فيجب تأخيره نحو: (ما أفاد الدواء إلا المريض) و (إنما أفاد الدواء المريض).

وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

يجب تقديم ذلك في المواضع الآتية:

1-أن يكون المفعول به ضميرا متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً نحو: (أكرمني علي).

2-أن يكون الفاعل محصوراً بـ(إلا) أو (إنما) فيجب تأخيره نحو: (ما أكرم سعيداً إلا خالد) و (إنما أكرم سعيداً خالد).

3-إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو: (قرأ الكتاب صاحبه).

(ملحوظة مهمة):

1-عود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة، نحو: (زار سعيد صديقه).

2-عود الضمير على متقدم لفظاً ومتأخر رتبة نحو: (قرأ الكتاب صديقه).

3-عود الضمير على متأخر لفظاً ومتقدم رتبة نحو: (زار صديقه سعيد).

4-عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة نحو: (زار صديقه سعيداً).

والأوجه الثلاثة الأولى جائزة وأما الوجه الأخير فهو غير جائز.

نائب الفاعل

تعريفه: هو المسند إليه بعد الفعل المبني للمجهول أو شبهه، فمثال الأول قولك: (يكرم المجتهد). ومثال الثاني قوله تعالى: (ذلك يوم مجموع له الناس).

فـ(الناس) نائب فاعل لاسم المفعول (مجموع)، ويسمى مفعول ما لم يسم فاعله أيضاً.

ويعطى ما للفاعل من أحكام منها:

أ-لزوم رفعه.

ب-وجوب التأخر عن رافعه، فلا يجوز تقديمه عليه.

ج-أن يكون عمدة في الجملة، فإن لم يذكر فهو ضمير مستتر نحو: (الرسالة كتبت).

د- تأنيث الفعل المسند لنائب فاعل مؤنث نحو: (أكرمت الفائزة).

هـ-تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لمثنى أو جمع نحو: (أعطي الفقيران) و (أكرم المتفوقون).

و - ويجوز حذف فعله لقرينة دالة عليه مثل أن يسأل سائل (من أكرم اليوم)؟ فتجيب: محمد، بتقدير: أكرم محمد.

الأغراض التي تدعو إلى حذف الفاعل:

1-لفظي: كالسجع نحو: (من طابت سريرته حمدت سيرته).

2-معنوي: للجهل به نحو: (سرق المتاع) أو للعلم به: نحو: قوله تعالى: (خلق الإنسان من عجل).

3-للخوف منه، نحو: (سرق الكتاب)

4-للخوف عليه، نحو: (قتل خالد).

5-للإبهام، نحو: (تصدق على مسكين).

7-للتعظيم نحو: (خلق الخنزير).

أقسام نائب الفاعل:

وهو ثلاثة أقسام:

1-اسم صريح، نحو: يُحَب المجتهدُ

2-ضمير، نحو: أكرمت، ما يكرم إلا أنا، أكرم.

3-مصدر مؤول، نحو: (يُحْمَد أن تجتهدوا) على تأويل: (يحمد اجتهادكم).

تغيير شكل الفعل المسند لنائب الفاعل

1-إذا كان الفعل ماضياً، صحيحَ العين، خالياً من التضعيف، وجب ضمُ أوَّلِهِ، وكسر ما قبل آخره نحو: (كُتِبَ الدرسُ).

2-إذا كان الفعل مضارعاً وجبَ ضمُ أوله أيضاً، وفتحُ ما قبل آخره، نحو: (يُحَرَّكُ الغصنُ)، (يُصامُ رمضان).

3-إذا كان الفعل الماضي مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أولُهُ وثانيه، وكُسر ما قبل آخره، نحو: (تُفُضِّل، تُعُلمَ).

4-إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل ضم أوله وثالثه، وكسر ما قبل آخره، نحو: (اُقْتُدِرِ) و (اُنْتُصِرَ).

حكم الماضي الثلاثي المعل العين

1-إخلاص الكسر: نحو: قال-قيل، باع-بيع.

2-إخلاص الضم: نحو: صُوم، بوع.

3-الإشمام: وهو أن تحرك الفاءَ بحركةٍ بين الضمة والكسرة، ويظهر أثرُ ذلك في النطق لا في الكتابة، نحو: (غيض)

العدول إلى ما لا لبس فيه

1-إذا بني الفعل الماضي الثلاثي المعل العين للمجهول وأسند إلى ضمير تكلم أو خطاب، وحصل لبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند لهذه الضمائر، وجب العدول عنه إلى وضع لا لبس فيه.

نحو: (ساد العاقلُ قومَه)، وعند الإسناد إلى الضمير تقول: (يا عاقلُ سُدتَ قومك).

فإذا قلنا :(يا مهمل سادك النابغ) ثمّ أردنا نيابةَ المفعول عن الفاعل قلنا: (يا مهمل سُدتَ) بالضم أيضاً، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، لذلك نعدل إلى الكسر فنقول: (يا مهمل سِدت) بكسر السين، فالتاء نائب فاعل، أي صرت مسوداً، أي: سادك غيرك. ويجوز العدول إلى الإشمام.

مثال آخر في "**الواوي**": (قاد الضابط كتيبة في الجيش)، (قُدتُ كتيبة في الجيش)، (قِدتُ في الجيش).

(قادني أبي إلى البيت)، (قُدتُ إلى البيت)، (قِدت إلى البيت).

وأما مثال "اليائي": فقولك: (باع وليد الكتاب)، (بعت الكتاب يا وليد)، فإذا قلنا: (يا عبد باعك سيدك)، وعند الإسناد إلى المجهول تقول: (يا عبد بِعتَ)، فيحصل اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فنعدل إلى الضم فنقول: (يا عبد بُعتَ)

2-وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفاً (أي: عينه ولامه من جنس واحد) مثل الفعل (عدَّ) في قولهم: (عد الصيرفي المال) جاز في فائه الأوجه الثلاثة (الضم، والإشمام، والكسر)،

فتقول: عُدَّ بضم العين أو كسرها أو إشمامها.

-وإذا خيف اللبس في (عَدَّ) و(رَدَّ) وأشباههما وجب تركه إلى غيره، إذ قد يقع اللبس بينها وبين فعل الأمر، فإنه مضموم الأول أيضاً، إذ يقال: (عُدَّ المال) و (رُدَّ العدو)، وحينئذ لا يدرى أهو فعل ماض مبني للمجهول أم فعل أمر؟

وفي مثل هذه الحالة يجب العدول إلى الكسر أو الإشمام فيقال: (عِدَّ المالُ) و (رِدَّ العدوُّ).

أما في قوله تعالى (ولو رُدوا لعادوا لما نهوا عنه) فلا يعدل إلى الكسر، لوجود القرينة، وهي وقوع الفعل الماضي بعد لو الشرطية؛ لأن فعل الأمر لا يقع بعد أداة الشرط.

حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل)، إذا كان الفعل الماضي المعل العين على الوزنين المذكورين جاز فيما تليه العين الأوجه الثلاثة المذكورة آنفاً وهي: الضم والكسر والإشمام مثل: (اختار، وانقاد) وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه:

الضم نحو (أُختُور، أُنقُود)

والكسر نحو: (اِختِير، اِنقِيد) كما يجوز الإشمام.

وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف.

ما ينوب عن الفاعل

1-المفعول به: تصبح جملة (كتب الطالب الدرس) عند البناء للمجهول: (كُتِبَ الدرس).

-يرى النحاة أنه إذا وجد المفعول به في الكلام فلا ينوب عن الفاعل غيره لأنه أولى من غيره بالنيابة، نحو: (أكرم الأستاذُ خالداً يوم الأحد أمام الطلاب بتحفة نفيسة إكراماً عظيماً).

وعند البناء للمجهول نقول: (أكرم خالد يوم الأحد أمام الطلاب بتحفة نفيسة إكراماً عظيماً).

-ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول عند البناء للمجهول: (ضرب ضربٌ شديد زيداً) والأصل كانت (ضرب الرجل خالداً ضرباً شديداً يوم الخميس أمام الأمير في داره).

واستدلوا بقراءة أبي جعفر –وهي قراءة متواترة- قال تعالى: (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) [الجاثية: 14]. فناب (الجزاء) المحذوف أو (بما كانوا) مناب الفاعل، مع وجود المفعول به وهو (قوماً).

فائدة: الذي يظهر أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام، مفعولاً أو غيره، ففي مثل: (خطف اللص الحقيبة من يد صاحبتها أمام الراكبين في السيارة) تكون نيابة الظرف (أمام) أولى من نيابة غيره فيقال: (خطف أمام الراكبين في السيارة الحقيبة من يد صاحبتها).

-وقد تكون الأهمية للجار والمجرور فتكون له النيابة نحو: (سرق في ديوان الشرطة السلاحَ).

(جعل الفعل المتعدي لمفعولين نائب فاعل وليس أصلهما مبتدأ وخبراً)

في هذه الحالة لك أن تنيب الأول أو الثاني، ففي نحو قولنا: (أعطيت الفقير درهماً) يمكنك إنابة الأول أو الثاني فتقول: (أعطي الفقير درهماً) و (أعطي درهم الفقيرَ)

ونحو: (كسا سعيد زيداً جبة) تقول: (كسي زيد جبةً) و (كسي جبة زيداً).

وهذا مشروط بعدم اللبس، فإذا حصل لبس وجب إنابة الأول ففي قولك: (أعطيت محمداً فريقاً من الأعوان) لا يصح إنابة غير الأول فتقول: (أعطي محمد فريقاً من الأعوان).

ولا يجوز إنابة الثاني لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، فلا يعلم هل النائب هو المفعول الأول أو الثاني؟

بخلاف إنابة الأول، فإن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى، فيتضح من تقديمه أنه الآخذ وغيره المأخوذ.

فائدة:

ما ذكره النحاة في إنابة أي المفعولين صحيح، غير أنه ينبغي أن ذلك بحسب المعنى، فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما تقصد إليه من غرض، فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أولى أولى بالعناية والاهتمام.

فإذا قلت مثلاً: (أعطي محمد ديناراً) كان اهتمامك منصباً على (محمد) والحديث يدور عنه، وإذا قلت: (أعطي دينار محمداً) كان الكلام على الدينار كأن يكون قليلاً أو كثيراً.

ومثل ذلك: (منح خالد الجائزة) و (منحت الجائزة خالداً).

(جعل الفعل المتعدي لمفعولين نائب فاعل وكان أصلهما مبتدأ وخبراً)

يوجب النحويون إنابة الأول ويمتنعون إنابة الثاني في هذه الحالة، ففي نحو قولك: (ظننت الشمس طالعة) يجب إنابة المفعول الأول فتقول: (ظنت الشمس طالعة) ولا يجوز عندهم أن تقول: (ظنت الشمسَ طالعةٌ).

(جعل الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل نائب فاعل)

يجب عند النحويين إنابة الأول، ويمتنع إنابة الثاني والثالث، نحو: (أخبرت الثوار العدوَّ جباناً) فتصير: (أخبر الثوارُ العدوَّ جباناً).

فإن حصل لبس وجب إنابة الأول، فتقول في نحو (ظننت محمداً سعيداً): (ظُنَّ محمد سعيداً) ولا تقول: (ظن محمداً سعيد).

2-**الجار والمجرور**: نحو: (نُظر في الأمر)، فشبه الجملة في محل رفع نائب فاعل. والأصل: نظرت في الأمر. ونحوه: (تُوُكلَّ على الله)، وقوله تعالى: (وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ) [الأعراف:149].

ويشترط لإنابتها أن يكون المجرور مضافاً أو موصوفاً، والأمثلة على ذلك: و (جلس في دار الضيافة)، (أخذ من حقل ناضج) فلا يصح: أخذ من حقل أو جلس في دار.

الظرف المتصرف المختص: هو ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، بمعنى أنه لا يلتزم على الظرفية، بل يقبل الرفع والنصب والجر كـ(يوم)و (مكان)فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فمثال الظرف قولك: (سرت يوماً) و(جلست مكاناً).

ومثال غير الظرف مجيئهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين نحو قولك: (يومُ الجمعة يوم مبارك–قضيت يوماً طيباً–تطلعت إلى يوم طيب)

وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا ظرفاً، فهو يلازم النصب على الظرفية وحدها، ومن أمثلته: (قطُّ، عوض، الآن، سحر).

فلا يصح أن يقع واحد من هذه الظروف وأشباهها نائب فاعل، فلا يقال: (ما كتب قط – لن يكتب عوض)؛ لئلا يخرج الظرف عن الظرفية إلى غيرها.

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً.

والمراد باختصاصه أن يضيف معنى جديداً ليزول الغموض والإبهام. وهو يختص إما بالوصف نحو: (قضي شهر جميل في المصايف) أو بالإضافة نحو: (سهرت ليلة القدر) أو بالعلمية نحو: (صيم رمضان)

4–**المصدر المتصرف المختص**: والمراد بالمتصرف عدم التزامه النصب على المصدرية، وإنما يتأثر بالعوامل المختلفة. نحو: (فهم–جلوس) مثل قولك: (الفهم ضروري للتعلم– إن الفهم ضروري– اعتمدت على الفهم).

وأما غير المتصرف فهو ما يلازم النصب على المصدرية نحو: (معاذ الله – سبحان الله) فإنهما ملازمان النصب على المصدرية فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل.

ويشترط أن يكون المصدر المتصرف مختصاً.

والاختصاص إما أن يكون بالوصف نحو: (وقف وقوف طويل)، أو بيان العدد نحو: (نظر في الأمر نظرتان) أو الإضافة نحو: (سير سير الصالحين).

وإذا فقد المفعول به من الكلام جازت نيابة كل واحد من المجرور والمصدر والظرف على السواء. فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَ) [الحاقة: 13]،

ومن نيابة المجرور أن تقول: (يشاد بذكر العاملين إشادة عظيمة) فـ (بذكر) في محل رفع نائب فاعل.

ومن نيابة الظرف قولك: (يصلى يوم الجمعة في الجامع الكبير) فـ (يوم) نائب فاعل.

فائـــــــدة:

إذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر والظرف والمجرور فالذي عليه الأكثرون أنها متساوية في النيابة ولا يفضل بعضها بعضاً، تقول: (جلس في الدار جلوساً طويلاً يوم الجمعة) إذا جعلت المجرور هو النائب، وتقول: (جلس في الدار جلوس طويل يوم الجمعة) إذا جعلت المصدر هو النائب، وتقول: (جلس يومُ الجمعة في الدار جلوساً طويلاً) إذا جعلت الظرف نائباً.

والحق أن يقال إنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فإذا كان المجرور هو المهم أنيب، وإذا كان المصدر هو المهم أنيب، وإذا كان الظرف هو المهم أنيب. نحو قوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَ) [الحاقة: 13]،

فالمصدر الدال على المرة هنا هو الأهم لا المجرور ولذلك أنابه عن الفاعل.

النواسخ في اللغة العربية

النواسخ: كلمات تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها أي تغيره بحكم آخر، والمهم أن الجملة التي تدخل عليها هذه النواسخ هي جملة اسمية حتى إن كان الناسخ فعلا.

والنواسخ فعلية وحرفية: **فالفعلية**: كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وأفعال القلوب، وأفعال الشروع والرجاء والمقاربة، **أما الحرفية**: فإنَّ وأخواتها.

كان وأخواتها

ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار، ليس، ما زال، ما انفك، ما فتيء، ما برح، ما دام.

تنقسم هذه الأفعال

–من جهة العمل– إلى ثلاثة أقسام:

1–ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه، وهو (دام). نحو: (أحسن ما دمت حياً).

2–ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو نهي، أو استفهام وهي: زال، انفك، فتئ، برح، نحو: (ما زال التلميذ مجتهداً)، (لا تزلْ ذاكر الموت)، هل يزال أخوك متكاسلاً؟

3–ما يعمل هذا العمل بغير شرط، وهو ثمانية أفعال، وهي الباقي.

وتنقسم هذه الأفعال

–من جهة التصرف– إلى ثلاثة أقسام:

1–ما يتصرف في الفعلية كاملاً، وهي: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار.

2–ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهي أربعة أفعال: فتئ، انفك، برح، زال.

3–ما لا يتصرف أصلاً، وهو فعلان: أحدهما: ليس اتفاقاً. والثاني: دام على الأصح.

أحكام اخرى لـ(كان) وأخواتها

تقديم الخبر على الاسم جوازاً:

–الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص ثم يجيء بعده الخبر، نحو:(كان محمد جالساً).

–وقد يعكس الأمر فيقدم الخبر على الاسم كقوله تعالى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الروم: 47]، وقوله تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) [البقرة: 177].

–يجوز أن يتقدم الخبر على الفعل وعلى اسمه معاً فيقال: مسافراً كان سعيد.

-لا يجوز أن يتقدم الخبر على (ما دام)؛ لأن (ما) المصدرية لها الصدارة، ففي نحو قولك: (لا أكلمك ما دام سعيد واقفاً) لا يجوز أن تقول: (لا أكلمك واقفاً ما دام سعيد)، ولكن يجوز أن تجعل الخبر بين (ما) والفعل فتقول: (لا أكلمك ما واقفاً دام سعيد).

-ويجوز تقديم خبرها على اسمها على الأرجح نحو: لا أصاحبك ما دام مسافراً سعيد.

-ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الأفعال المنفية بـ(ما)؛ لأن (ما) النافية لها الصدارة، فلا تقول: (كسولا ما زال سليم).

-فإذا كان النفي بغير (ما) جاز تقديم الخبر على الأفعال نحو: (نائماً لم يزل خالدٌ).

-وأما (ليس) فلا يجوز تقديم الخبر على اسمها.

تقديم الاسم على الخبر وجوباً:

1-إذا كان كل من الاسم والخبر معرفتين فإنك تأتي بالاسم الذي يعلمه المخاطب وتجعله اسماً للفعل الناقص، وتأتي بالذي يجهله فتجعله خبراً له، وذلك كأن يكون المخاطب سمع بمحمد وقد كان رجلاً منطلقاً وأردت أن تعلمه بأن محمداً هو المنطلق قلت له: (كان محمد المنطلق).

2-إذا كان الخبر واقعاً عليه الحصر، نحو قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) [الأنفال: 35].

تقديم الخبر على الاسم وجوباً:

1-إذا كان الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على جزء من الخبر، نحو: (كان في الدار صاحبها) فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر، فلا تقول: (كان صاحبها في الدار)؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

2-ويجب تقديم الخبر على الفعل الناسخ إذا كان الخبر اسماً واجب الصدارة كأسماء الاستفهام، نحو: (أين كان سعيد).

حذف(كان) مع اسمها

تحذف كان واسمها ويبقى خبرها اختصاراً واعتماداً على فهم السامع، وكثر ذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين: فمثال (إن): (الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ) أي: إن كانت أعمالهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كانت أعمالهم شراً فجزاؤهم شر، ومثال (لو): (التمس ولو خاتماً من حديد) أي: ولو كان الملتمس خاتماً من حديد.

حذف(كان) واسمها وخبرها

تحذف(كان) واسمها وخبرها بلا عوض، تقول: (لا تعاشرْ فلاناً فإنه فاسد الأخلاق) فيقول الجاهل: (أعاشره وإنْ) أي: وإن كان فلان فاسدَ الأخلاق، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

(قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً مُعدَماً قالتْ وإن)

أي: أتزوجه وإن كان فقيراً معدماً.

(إِنَّ وأخواتها)

وهي:(إنَّ- أَنَّ- لكنَّ- كأَنَّ- ليت- لعلَّ).

الأول والثاني: يدلان على التوكيد، ومعناه تقوية نسبة الخبر للمبتدأ، نحو: (إن أباك حاضرٌ)، ونحو: (علمت أن أباك مسافرٌ).

الثالث: لكنَّ: للاستدراك، وهو: تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، نحو: علي شجاع لكن صديقه جبان.

أو إثبات ما يتوهم نفيه، نحو: (زيد جاهل لكنه صالح).

الرابع: كأنَّ، وهو يدل على تشبيه المبتدأ بالخبر، نحو: (كأن العلم نور)

الخامس: ليت، ومعناه التمني، وهو طلب المستحيل، أو ما فيه عسر، نحو:(ليت الشباب عائد)، نحو: (ليت البليد ينجح).

السادس: لعلّ: وهو يدل على الترجي، أو الإشفاق، ومعنى الترجي: طلب الأمر المحبوب (توقع الأمر المحبوب)، ولا يكون إلا في الممكن، نحو: (لعل الله يرحمني).

ومعنى الإشفاق: انتظار وقوع الأمر المكروه في ذاته، نحو: لعل العدو قريب منا. (لعل المريض هالك).

الخبر المفرد والجملة وشبه الجملة

1-يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفرداً، نحو: كأن علياً أسد.

2-ويقع جملة فعلية، نحو: (لعلك اجتهدت)، (إن العلم يعزز صاحبه).

3-ويقع جملة اسمية، نحو: إن العالم قدره مرتفع.

4-ويقع شبه جملة، نحو: (إن العادل تحت لواء الرحمن)، (وإن الظالم في زمرة الشيطان).

تقديم خبر (إن وأخواتها)
على اسمها، إذا كان مفرداً أو جملة

-يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة أن يتأخر عن اسمها، فمثال المفرد نحو: (إن محمداً قادم)

ولا يجوز أن نقول: (إن قادم محمداً) لفساد الأسلوب، ومثال الجملة: (إن الإسلام آدابه عالية) ولا يجوز أن نقول: (إن آدابه عالية الإسلام)، وفي مثل: (إن الطالب يذاكر دروسه) لا يجوز أن تقول: (إن يذاكر دروسه الطالب).

حالات تقديم الخبر على الاسم

إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً (شبه الجملة)

فله ثلاث حالات:

الأولى: جواز تقديمه وتأخيره في نحو: (إن في الدار ضيوفاً كراماً)، و(ليت عندك محمداً).

والثانية: وجوب تقديمه على الاسم وذلك إذا كان في الاسم ضمير يعود على جزء من الخبر نحو: (ليت في الدار صاحبها)، فلا يجوز تأخير (في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

والثالثة: وجوب تأخيره على الاسم إذا وجد مانع من التقديم كلام الابتداء نحو قوله تعالى: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ) [الانفطار: 13].

هل يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم

يجوز أن يتقدم على الاسم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: (إن بك سعيداً واثق)، (إن في المهد الطفلَ نائمٌ).

وأما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز، ففي نحو قولك: (إن زيداً آكل طعامَك) لا يجوز أن تقول: (إن طعامك زيداً آكلٌ)، (إن المتعلم قارئ كتابك) لا يجوز أن تقول: (إن كتابك المتعلم قارئ).

فتح همزة (انَّ) وكسرها

لـ(ان) ثلاث حالات:

أ: وجوب الكسر،

ب-وجوب الفتح،

ج-جواز الأمرين.

أولاً: كسر همزة (ان) وجوباً:

ويكون ذلك في المواضع الآتية:

1-إذا وقعت في ابتداء الكلام: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) [القدر:1]

2-إذا وقعت بعد حرف استفتاح كـ(ألا) كقوله تعالى: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [يونس:62]،

أو (كلَّا)، كقوله تعالى: (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى) [العلق:6].

3-إذا وقعت بعد (حيث) و (إذ)، نحو: (اجلس حيث إن خليلاً جالس)، ونحو: (سكت إذ إنك ساكت).

4-إذاوقعت (إن) في صدر جملة الصلة، نحو: (أحترم الذي إنه مخلص في عمله)

5-إذا وقعت جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو قوله تعالى: (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ (2) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (3) [يس].

6-إذا وقعت بعد القول، كقوله تعالى: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) [مريم: 30].

7-إذا وقعت في صدر جملة تكون فيها (إن) واسمها وخبرها في محل نصب حال، نحو: (زرته وإني ذو أمل).

8-إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها، نحو: (علمت إن الإسراف لطريق الفقر).

9-إذا وقعت هي واسمها وخبرها جملة في محل رفع خبر عن مبتدأ اسم ذات نحو: (خليل إنه كريم).

10-بعد حتى الابتدائية، نحو: (مرض سليم حتى إنهم لا يرجونه).

ثانياً:فتح همزة (إنَّ) وجوباً:

يجب فتح همزتها إذا كانت مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور:

-فالمرفوع: كأن تقع فاعلاً نحو: (شاع أن المعادن كثيرة في بلادنا) بتأويل: (شاع كثرة المعادن في بلادنا).

-والمنصوب: كأن تقع مفعولاً به، نحو: (عرفت أن الضيف حاضر)، فالتقدير: عرفت حضور الضيف.

-والمجرور: كأن تقع مجرورة بحرف الجر، نحو: (عجبت من أنك مهمل) أي: من إهمالك.

ثالثاً:جواز فتح الهمزة وكسرها:

1-إذا وقعت بعد(إذا) الدالة على المفاجأة، نحو: (خرجت فإذا إن سعيداً واقف بالباب.

2-إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام، نحو: (أحلف إنَّ محمداً عالي الأخلاق) و (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل جر بحرف جر محذوف، والتقدير: (أحلف على علو أخلاق محمد).

3-إذا وقعت بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، نحو: (إن تجتهد فإنك ناجح).

4-إذا وقعت (إن) بعد مبتدأ هو قول: (قولي إني معترف بالفضل لأصحابه).

(ظَنَّ) وأخواتها

فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها.

وهي: ظن، حسب، خال، زعم، رأى، علم، وجد، اتخذ، جعل.

تنقسم هذه الأفعال الى قسمين:

1-**أفعال القلوب** (إنما سميت أفعال قلوب لأن معانيها من العلم والظن والشك قائمة بالقلب ومتعلقة به، من حيث إنها صادرة عنه، لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة).

2- **أفعال التحويل أو التصيير**. وتنقسم أفعال القلوب على قسمين:

أ-أفعال دالة على **اليقين**، أي الاعتقاد الجازم، نحو: علم ورأى ووجد.

ب-أفعالة دالة على **الرجحان** نحو: ظن وحسب وخال وزعم.

أ-أفعال اليقين ومعانيها:

علم: وهو فعل يفيد اليقين. نحو: علمت الصدق منجياً.

رأى: وهو من أفعال اليقين أيضاً بمعنى (علم واعتقد)، نحو: رأيت إبراهيم مفلحاً.

وجد: وهو يفيد علم واعتقد أيضاً، نحو: (وجدت الصلاح باب الخير).

ب–أفعال الرجحان ومعانيها:

ظن: وهو لرجحان وقوع الشيء، نحو: ظننت علياً صديقاً.

–وإذا كانت (ظن) بمعنى (اتهم) تعدت إلى مفعول واحد كقولك: (ظن القاضي فلاناً).

حسب: يراد به الاعتقاد الراجح ومعناه الظن، نحو: حسبت المال نافعاً.

خال: هو بمعنى (ظن) التي للرجحان، فهو أضعف من (حسب)؛ لأنه قائم على التخيل، في حين (حسب) مأخوذ من الحسبان الذي فيه معنى الحساب، نحو: (خلت الحديقة مثمرة)، معناه: أن هذا ما في خيالي أو هذا ما يخيل إليَّ.

زعم: الزعم هو القول بأن الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق نحو: (زعمت بكراً جريئاً). وقد يكون حقاً وباطلاً.

2–**أفعال التحويل (أو التصيير)** ومعانيها:

وأما أفعال التحويل (أو: التَّصيير) فأشهرها سبعة، وهي:

(1) صَيَّر؛ مثل: صَيَّر الصائغُ الذهب سبيكةً

(2) جعل؛ مثل: جعل الغازل القطن خيوطا. وقول الشاعر:

اجعل شعارك رحمة ومودة ... إن القلوب مع المودة تكسب

(3) اتخذ؛ مثل: اتخذ المهندسون الحديد والخشب باخرة،

(4) تخذ؛ مثل: (وتخذت الماء بخارا).

(5) ترك؛ مثل: ترك الموج الصخور حصى

(6) رد؛ مثل: رد الأمل الوجوه الشاحبة مشرقة، ورد النفوس اليائسة مستبشرة.

(7) وهب؛ مثل: وهبت الحب دقيقا، ووهبت الدقيق عجينا (2).

الحروف المشبهة بـ(ليس)

هي أحرف نفي، تعمل عملها، وتؤدي معناها، وهي: (ما)، (لا)، (لات)، (إن)

فيم تشبه هذه الأحرف بـ(ليس)؟

تشبهه في معناه وهو النفي، وفي عمله وهو النسخ، فيرفع الاسم وينصب الخبر

ما: لغة **أهل الحجاز** إعمالها، نحو: ما خالد حاضراً. أما لغة **بني تميم** إهمالها: ما خالد حاضر، وكلتاهما (أي ليس وما) لنفي الحال.

ويشترط لإعمالها عمل (ليس) ما يأتي:

أ / أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، ولهذا تعمل في مثل (ما محمد ذاهباً)، وتهمل في مثل: (ما ذاهب محمد).

ب/ أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

فإن تقدم بطل عملها، ففي مثل: (ما العاقل مصاحباً الأحمق) لا يصح الإعمال مع تقدم (الأحمق) على (العاقل). وإنما يجب الإهمال، فنقول: (ما الأحمقَ العاقل مصاحب). (ما أحمد آكلاً طعامك)، (ما طعامك أحمد آكل).

ج / أن لا تقع (إنْ) الزائدة بعد (ما)، فإن وقعت بطل عملها، فيصح الإعمال في مثل: (ما الحق مغلوباً) ولا يصح في مثل: (ما إنْ الحق مغلوب)

د / أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا)، فإن انتقض بها بطل عملها، فتعمل في مثل: (ما محمد حاضراً)، ولا تعمل في مثل: (ما محمد إلا حاضر)

هـ / ألا تتكرر (ما)، فإن تكررت بطل عملها، نحو: (ما ما خالد نائم)؛ لأن (ما) الأولى نافية، و (ما) الثانية نفت النفي، فبقي إثباتاً.

الفرق بين (ما) و (ليس):

استعملت العرب (ليس) استعمال الأفعال فقالوا: لستَ وليسا وليست، وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية، والجملة المنفية بـ(ما) اسمية، والجملة الإسمية أثبت من الجملة الفعلية.

(لا): مذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس)، ومذهب تميم إهمالها، تقول: (لا معروف ضائعاً) أو (لا معروف ضائع) بالإعمال والإهمال.

وتعمل عند الحجازيين بالشروط التي تقدمت في (ما)، غير زيادة (إن)، ويزاد على ذلك أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: لا رجلٌ أفضل منك، فلا نقول: (لا قائماً رجل)، ولا نقول (لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيد) بنصب (أفضل) بل يجب رفعه.

(إنْ): تعمل عمل (ليس) قليلاً، نحو: (إنْ رجل قائماً)، ويشترط لعملها عمل (ليس):

أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها.

وأن لا ينتقض نفيها بـ(إلا) فإن انتقض بطل عملها نحو: (إنْ أنت إلا رجل كريم).

والغالب في (إنْ) النافية أن يقترن الخبر بعدها بـ(إلا)، كقوله تعالى: (إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [يوسف: 31].

وهي آكد من (ما)، ويظهر ذلك في قوله تعالى على لسان النسوة في يوسف (عليه السلام): (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) فنفى مرة بـ (ما) ومرة بـ (إن) ولما أريد إثبات صورة الملك ليوسف. وهو أمر في حاجة إلى توكيد في النفي والإثبات قال: (إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ).

(**لات**): وهي(لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة. وأكثر ما تستعمل في نفي الزمن، وزيادتها تفيد توكيد النفي وتقويته.

ويشترط لعملها عمل (ليس) ما يأتي:

1-أن يكون اسمها وخبرها من الكلمات الدالة على الزمان كالحين والساعة والأوان.

2-أن يكون أحدهما محذوفاً، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والباقي خبرها كقوله تعالى: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) [ص: 3] بنصب الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير (ولات الحين حين مناص)، أي: ليس الحين حين مناص، أي ليس الحين حين فرار.

ونحو: (تسرعت في الإجابة ولات حين تسرع)، أي ولات الحين حين تسرع.

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

أفعال المقاربة: (الماء يغلي)، (كاد الماء يغلي).

عملها: أفعال المقاربة أفعال ناقصة ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، مثل (كان) وأخواتها، غير أن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، نحو: (كاد زيد يقوم)، فـ(زيد) اسم (كاد) وجملة (يقوم) في محل نصب خبرها.

(**كاد**): تستعمل لمقاربة حصول الفعل، أي قارب الحصول ولم يحصل، تقول: (كاد زيد يغرق) أي: أشرف عليه. وهي أقرب من (عسى) إلى الحصول، ألا ترى أنك لا تقول: (كاد زيد يدخل المدينة) إلا وقد شارفها، وقد يجوز أن تقول: (عسى زيد أن يحج) وهو لم يبرح من منزله. وخبرها فعل مضارع غير مقترن بـ(أن) في الغالب، وذلك لقربها من الوقوع، بخلاف (عسى) فناسب ذلك أن يجرد من (أن)؛ لأن (أنْ) للدلالة على الاستقبال.

-وقد يراد بها تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة فيجاء بـ(أنْ) في خبرها، فقولك: (كاد زيد أن يموت) أبعد عن الحصول من قولك: (كاد زيد يموت)، والجملة الثانية أقرب إلى وقوع الفعل ولذلك جردت من (أنْ).

(**أوشك**):

معنى (أوشك) في الأصل أسرع، والوشيك: السريع، ويوشك: يسرع.

وقد يستعمل على الأصل فيقال: (أوشك فلان على السير) أي: أسرع.

-والكثير في خبرها أن يقترن بـ(أنْ)؛ لأنها أبعد في الاستقبال من (كاد)، ولأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، بخلاف (كاد) و (كرب) فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بـــ(أنْ)، ومنه قولك: (أوشك المطر أن ينقطع)، ويقل حذفها منه نحو قول الشاعر:

يوشكُ من فرَّ مِن منيته ... في بعض غِراته يوافقها

فجاء خبر (يوشك)مجرداً من (أنْ) وهو قوله (يوافقها)، وهي بهذا تشبه (كاد) فيراد بها القرب، ولذا يجرد خبرها من (أنْ).

(**كَرَبَ**): معناه: دنا وقرب، ومصدره كَروب، يقال: (كربت الشمس) أي دنت للغروب، فهو بمعنى (كاد) إلا أن فيه معنى آخر وهو الشدة والإسراع في الفعل، بخلاف (كاد) فإن فيها معنى المقاربة فقط.

- والكثير تجريد خبرها من (أنْ) ويقل اقترانه بها، وهي بهذا مثل (كاد) وذلك لشدة قربه من الوقوع، وذلك نحو قول الشاعر:

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب.

الشاهد في هذا البيت: جاء خبر (كرب) مجرداً من (أنْ) وهو قوله: (يذوب).

أفعال الرجاء

معنا: الطمع في إدراك شيء محبوب مرغوب فيه، وانتظار وقوعه.

وأفعاله ثلاثة: عسى- حرى –اخلولق

1-عسى: استعملت (عسى)فعلاً لرجاء حصول الفعل في المستقبل، نحو: (عسى خالد أن ينجح)، وهو فعل ماض جامد يرفع الاسم وينصب الخبر، أي يعمل عمل (كان).

والكثير في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أن)، وذلك أنها لما كانت للاستقبال جاءوا بـ(أنْ) الدالة على الاستقبال فأدخلوها على خبرها.

فإن أرادوا أن يقربوها من الحال حذفوا (أنْ) وهو قليل نحو: (عسى الأمن يدوم)، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مقترناً بـ(أن)، نحو قوله تعالى: (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) [الإسراء: 8].

ملحوظة:

وقع النحويون في إشكال إعرابي في نحو: (عسى زيد أن يذهب)، فـ (أن) وما بعدها في تأويل مصدر، ولا يصح الإخبار بالمصدر عن الذات، إذ لا يصح أن يقال: عسى زيد ذهاباً، ولذا اختلفوا على آراء عدة:

1- ذهب بعضهم إلى أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم، أي عسى أمر زيد الذهاب، أو قبل الخبر، أي عسى زيد صاحب الذهاب.

2-وذهب آخرون إلى أن هذا من باب الإخبار بالمصدر عن اسم الذات للمبالغة ومن هؤلاء ابن الناظم(ت686هـ)

الرأي الراجح:

هو أن (أنْ) هنا ليست مصدرية لكي لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، وإنما دخلت للدلالة على تراخي الفعل، أي جيء بها للدلالة على الاستقبال. وهذا الرأي للأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي.

2-حرى: معناه: صار خليقاً وجديراً بالأمر، تقول: (هو حري بأن يفعل) أي جدير بالفعل، هو مثل (عسى) في الدلالة على رجاء الفعل, ولكن يجب اقترانها بـ(أنْ) نحو: (حرى الغائب أن يعود) و (حرى المريض أن يشفى)، ولم يجرد خبرها من (أن) لا في الشعر ولا في غيره.

وهذا الفعل للاستقبال دائماً فلذلك لزم اقتران خبره بـ(أنْ).

3-اخلولق: وهو (افعوعل) من الفعل (خَلُقَ)، ومعناه: أي صار خليقاً أي جديراً، تقول: (هو خليق بهذا الأمر) أي: جدير، وتقول: (اخلولق بكر أن يسود) أي صار جديراً بالسيادة، ــ وخبرها مقترن بـ(أن) وجوباً مثل الفعل (حرى) لأنه للاستقبال دائماً، نحو: (اخلولقت السماء أن تمطر).

أفعال الشروع

وهي الدالة على البدء بالفعل والقيام به، وهي: شرع – أخذ – أنشأ– جعل – طفق.

(**شرع**): نحو: (شرع المغني يجرب صوته ويصلح عوده، وأخذ يوائم بين رنات هذا ونغمات ذاك)، (**أخذ**): أصله (أخذ الشيء) أي: حازه لنفسه وأمسكه، و (أخذ في الفعل) أي بدأ يفعله، فعندما تقول: أخذ يفعل) كان المعنى كأنما حاز الفعل لنفسه، مثاله: (أخذوا يقرأون)، (أخذ علي ينظم قصائده)، فـ(أخذ) فعل ماض ناقص، و(علي) اسم (أخذ) مرفوع. وجملة (ينظم) في محل نصب خبر (أخذ).

شرع: مثاله: (بدأت الدراسة، فشرع الطلاب يذهبون إلى المكتبة)، أي بدأوا بالذهاب إليها، ومن هذا الفعل سمى النحويون باقي الأفعال التي تدل على البدء بالفعل والقيام به (أفعال الشروع)، يريدون بها الأفعال التي يدل معناها على البدء بفعل الشيء.

(**جعل**) و(**أنشأ**): أصل معنيهما: أوجد. قال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا) [الأنعام: 97]، لكن: في (أنشأ) خصوصية أن فيها معنى التربية والتنشئة، يقال: نشأ: ينشأ = أي ربَا وشَبَّ، فإذا قلت: (جعل يفعل) كان المعنى كأنه أوجد الفعل فهو يفعله. ومنه قولك: (جعلوا يتسابقون) و (جعل يتكلم). وإذا قلت: (أنشأ يفعل) كان المعنى كأنه

أوجده وهو يربيه وينشه، أي هو مستمر عليه وعلى نمائه، نحو: (أنشأ خليل يكتب).

(**طفق**): وهو من (طفق الموضع) أي: لزمه. فإذا قلت: (طفق) كان المعنى أنه لزم الفعل وواصله واستمر عليه. قال تعالى: (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ) [الأعراف: 22].

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أخوكم

الدكتور: هبةالله ملا شفيع الديلزي